

أسلحة الدمار الشامل منظور سياسي

عبد السلام فرج فرحات الخزعلي

كلية الاقتصاد – الجامعة السنوسية

المقدمة...

ما زال انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثل تحديًا رئيسًا للسلام والأمن، فهناك دول نووية خارج نطاق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وهناك دول لم تنضم بعد لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (CWC)، وتثير أسلحة الدمار الشامل بأنواعها المختلفة تكنولوجياً مخاوف الكثير من الدول والمنظمات الدولية، ومنها الأمم المتحدة ولجانها المتخصصة في ذلك، والاتحاد الأوروبي، وحتى الولايات المتحدة خاصة الانتشار الواسع لها في أغلب مناطق العالم، فقد تطورت أسلحة الدمار الشامل بقدراتها التدميرية، وتطورت أساليب استخدامها وكيفية إطلاقها، وهي إما كيميائية وإما بيولوجية وأسلحة ذرية نووية، وهي الأسلحة الغالبة في الألفية الثالثة على مسرح عمليات الحروب، وإن كانت بنسب متفاوتة، فهي إما صواريخ تحمل رؤوس نووية، وإما قاذفات، وإما غازات قاتلة مثل غاز الأعصاب وغاز الدم والغازات الخانقة، وقد استخدمت من قبل الولايات المتحدة في حرب فيتنام.

وأصبحت مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية التي هي ميراث الحرب الباردة غير مقبولة حتى في آليات تطبيق القانون لمنع الانتشار، وهناك مطالب ملحة داخل منظمة الأمم المتحدة التي تمتلك تاريخًا طويلًا من المشاركة في الجهود الرامية لمكافحة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية وصولًا إلى مجلس الأمن الدولي، وحتى معايير معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي عقدت عام 1968 مرورًا باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية عام 1972.

والتطورات التقنية والكيميائية والنووية تطرح صعوبات وتحديات جديدةً لكيفية منع الانتشار، والاستخدام العسكري لهذه التكنولوجيا حتى في مجال استخدام الطاقة الذرية في توليد الطاقة الكهربائية في دولنا النامية حتى عام 2030، فهو يثير مخاوف من الطبيعة المدنية لهذا النشاط في ظل النمو المستقبلي للدول واحتياجاتها للطاقة، وقدرة الدول على تعبئة مقدراتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية والعسكرية، تتأثر بخصائص القيادة السياسية، وقدرتها على المناورة في استعمال الموارد المتاحة من جانب، وبطبيعة الأنظمة السياسية، ومدى استقرارها من جانب آخر، وهو ما يسهم بدوره في تحديد اتساع الدول الحاصلة على منظومات عسكرية متطورة خاصة أسلحة الدمار الشامل، وفي ظل التنافس الدولي للحصول على أسلحة ردة وتكنولوجيا متقدمة يتراجع دور التنمية الشاملة خاصة في الدول النامية.

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث من الانتشار الجغرافي لأسلحة الدمار الشامل بأنواعها المختلفة البيولوجية والذرية والكيميائية التي تثير مخاوف بين الأوساط والمنظمات الدولية في ظل الأسواق النووية التي تزود الدول بما تحتاج إليه من تكنولوجيا الدمار الشامل، وفي ظل سباق التسلح الدولي، وعليه جاءت تساؤلات المشكلة على النحو التالي:

1. ما أنواع أسلحة الدمار الشامل في ظل التطور التقني؟
2. إلى أي مدى تستطيع المنظمات والقوى الدولية الحد من انتشار هذا النوع من السلاح؟
3. هل ستحقق معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أهدافها؟

فرضيات البحث:

1. هناك حالة عدم ثقة في الآليات القانونية لتطبيق معاهدة الحد من انتشار الأسلحة.
2. التطور التكنولوجي العسكري ساهم بتطوير استخدامات أسلحة الدمار الشامل.
3. إن انتشار أسلحة الدمار الشامل تعرقل السلام والأمن الدوليين.

أهمية البحث :

يعالج البحث موضوعاً مهماً وحيوياً اكتسب أهمية أكبر بعد انتهاء الحرب الباردة، والتطور التكنولوجي الحاصل في المجال العسكري خاصة، مما ساعد على انتشار أسلحة الدمار الشامل الذي زاد من سياق التسلح الذي انعكس على زيادة التوترات الإقليمية الدولية، خاصة لو امتلكت الجماعات والمنظمات الإرهابية تلك الأسلحة، والبحث هو دراسة تحليلية لأسلحة الدمار الشامل، ومدى انتشارها وتحديدها، وتوزيعها الجغرافي، والوقوف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تشهد الحروب التي تستخدم بها أنواع من تلك الأسلحة .

وعليه فإن البحث يحتوي على محاور هي:

أولاً: انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ثانياً: التوزيع الجغرافي للسلاح النووي.

ثالثاً: أنواع أسلحة الدمار الشامل.

رابعاً: استراتيجية الحد من التسلح.

أولاً: انتشار أسلحة الدمار الشامل*:

هذا المصطلح يشمل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية إضافة للأسلحة النووية، على الرغم من الاختلاف الكبير في تأثيراتها، وقدراتها، وتطبيقاتها العسكرية، وعرفتها مؤتمرات نزع السلاح والأمن الدولي في إطار الأمم المتحدة عام 1983 بأنها تلك الأسلحة ذات القدرة على إحداث آثار مدمرة على نطاق واسع الانتشار.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل واحدة من أخطر التهديدات الأمنية التي تواجه أمنها القومي، وفي تقرير صادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عام 2002، جاء فيه أن المزودين الرئيسيين لأسلحة الدمار الشامل دولٌ غربية، وبالتالي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية تشديد الرقابة على أسلحة الدمار الشامل لهذه الدول⁽¹⁾، وحدد التقرير مجموعة آليات للعمل، هي:

أ - مراقبة انتشار الأسلحة الروسية، فروسيا واستناداً للتقرير هي المزود الرئيس لكل من إيران، والهند، والصين، وليبيا بتكنولوجيا الصواريخ الباليستية، والمعدات التي تستخدم في إنتاج الصواريخ، كذلك هي المزود لإيران بمواد ومعدات ذات استخدامات مزدوجة مدنية-عسكرية.

ب - مراقبة حالات التعاون في المجال النووي بين روسيا والصين وكوريا الشمالية وبقية الدول الأخرى.

ج - إنشاء مراكز معنية بمراقبة انتشار الأسلحة النووية من وكالات الاستخبارات المركزية تضم (500) من الخبراء والعلماء في مجال نزع السلاح النووي.

د - تحقيق أعلى مستوى من التعاون من أجل ضبط انتشار الأسلحة مع المؤسسات والوكالات الأمريكية المختصة، ومنها وزارة الدفاع والوكالات الأمريكية المختصة بالأمن والتنصت، ووكالة الأمن القومي، وهيأة الصور والخرائط، والإدارة القومية للأمن النووي، كما تشير وثيقة صادرة عن الرئاسة الأمريكية عام 1994 بعنوان (الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي) إلى أن المطلوب عسكرياً هو الحفاظ على القدرة العسكرية الأمريكية لتصبح الدولة الوحيدة كونياً القادرة على إدارة أعمال قتالية عسكرية على نطاق واسع وشامل خارج حدودها في حربين كبيرتين في الوقت نفسه مع مواجهة أيّ خلل في التوازن العسكري بترتيبات مشتركة مع أصدقائها في مناطق القتال، وكذلك زيادة قدرة القوات الأمريكية على التواجد المتقدم بعيداً عن الأرض الأمريكية، وتأمين تمرکزها عن طريق البحار بالقرب من مصالحتها الحيوية لمراقبة ومكافحة انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، ووسائل نقلها، وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن انتشار أسلحة الدمار الشامل في معظم مناطق العالم سيجعل دولاً أخرى تحذو حذو الدول النووية في اندفاع العالم إلى امتلاك الأسلحة النووية، إذ ترى الدول في أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية طريقاً إلى موازنة تفوق تقليدي ساحق للخصم⁽²⁾.

ولطالما استخدم حلف شمال الأطلسي منطقاً لتوازن الرعب لمقاومة تفوق الاتحاد السوفيتي في القوات التقليدية، إلا أن الأمن ليس الحافز الوحيد للدول سعياً وراء أسلحة الدمار الشامل، إذ قد تلجأ دولة ما إلى هذه الأسلحة انطلاقاً من اعتقادها بأن ذلك سيحسن بذلك مكانتها وشأنها، وهذا ما جعل إيران تلجأ إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن قلقها الأمني نتيجة التدخلات الأمريكية في المنطقة الذي يدفع الولايات المتحدة إلى تهديد إيران بضربة وقائية⁽³⁾.

(*) يشمل المفهوم أسلحة الدمار الشامل النووية بأنواعها الهيدروجينية، والنيوترونية، والأسلحة البيولوجية أو البكتيرية بأنواعها، ويتضمن المفهوم وسائل إطلاق وحمل تلك المواد سواء بالطائرات بأنواعها أو الصواريخ أو المدفعية بأنواعها...

انظر: زكريا حسين، الخيار النووي والخيارات العسكرية البديلة، ندوة الخيار النووي في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000، ص309.

وعلى الرغم من حقيقة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للحيلولة دون انتشار الطاقة النووية باعتبار أن امتلاك الطاقة طريق لامتلاك أسلحة غير تقليدية، وهذا هو الخطر الأكبر، إذ ترى أن وجود أسلحة الدمار الشامل بغض النظر عن امتلاكها يشكل خطراً، ويبقى تهديداً مميتاً؛ لأن طبيعة التهديدات المتأتمية من انتشار أسلحة الدمار الشامل تكمن في:

1- تهديدات منبعثة من سرعة انتشارها إلى دول أخرى.

2- تهديدات سببها احتمالية الحصول عليها من قبل الإرهابيين.

3- زيادة احتمالية استخدامها مما يهدد الأمن والسلم الدوليين.

لذا نشطت الولايات المتحدة للحد من احتمالات الانتشار النووي، فبدأت مفاوضات مع الحكومة السوفيتية قبل انهيارها من أجل خفض المتبادل للسلاح، واستخدمت وسائل الضغط الاقتصادية لتحقيق تقدم في هذا المجال كما اتجهت إلى استخدام وسائل انتقامية من بعض الدول بالعقوبات الاقتصادية مثلاً، كما هو الحال مع كوريا الشمالية، وباستخدام اللجنة الخاصة للأمم المتحدة مع العراق (من هنا شكل عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل نهجاً أمريكياً في القرن الحادي والعشرين)⁽⁴⁾، إذ هدّدت باستخدام القوة العسكرية لمنع انتشاره مركزة في الوقت ذاته على منع الدول من امتلاك القدرة على إنتاج مواد انشطارية ملائمة لصنع أسلحة، كما حصل للعراق، وليبيا، ودول أخرى، فأغلب الاتفاقيات التي أبرمت منذ عام 1945 في المجال النووي أكدت على التحكم في الأسلحة، وليس نزع السلاح، إلا أن هذا يتبع توازن القوى في الشرق الأوسط بشكل خاص⁽⁵⁾، فضلاً عن إغلاق ثغرة في معاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تسمح للدول إنتاج المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في صنع أسلحة نووية تحت غطاء برنامج مدني للطاقة النووية.

وبموجب هذا النظام يتم التخصيص عن طريق دولة أخرى موثوق بها، بتكلفة معقولة، حيث تتسم تلك الدول بالشفافية، وإعادة المعالجة للقدرات التي يمكن أن تنتج المواد الانشطارية، وبهذه الطريقة سوف يتم التخصيص في تلك الدولة، ثم يعطى إلى الدولة التي تسعى لتسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية البحتة، فإيران أخفت جهودها الرئيسية لتخصيص اليورانيوم، وإنتاج الأسلحة النووية، وعليه قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع شركائها في الاتحاد الأوروبي وروسيا للضغط على إيران للوفاء بالتزاماتها الدولية، وتوفير ضمانات موضوعية بأن برنامجها النووي لأغراض سلمية، وكذلك اتخاذ التدابير اللازمة بالنسبة لكوريا الشمالية في مسألة امتلاكها السلاح النووي⁽⁶⁾.

وكل تلك المحاولات هدفها هو الحفاظ على المواد الانشطارية، بعيداً عن أيدي الدول المارقة والإرهابية، وللقيام بذلك أعلنت الولايات المتحدة "أن علينا مراجعة الخطر الذي يشكل تلك المواد من خلال وضع حماية كافية للمواد النووية والإشعاعية في أنحاء العالم" وتقوم الإدارة الأمريكية بجهود عالمية بتأمين هذه المواد من خلال العديد من المبادرات، بما في ذلك المبادرة العالمية للحد من التهديد من خلال التقليل من المخزونات الموجودة للمواد النووية، أضف إلى ذلك عدم تشجيع الإتجار في المواد النووية، حيث وضعت معدات للكشف عن ذلك أن تم نقل تلك المواد.

وتساهم بنية النظام الدولي في تنظيم سلوك الدول والتأثير في نمط العلاقات والتفاعلات في ظل الارتباط القوي بين أركان المنظومة الدولية ومؤسساتها من ردة الدول المتسابقة للحصول على أكثر التقنيات حدة في التسلح النووي، ومع تحقيق توازنات القوى والمصالح تسعى الدول لتعزيز الأمن الجماعي بتفعيل اتفاقيات الأمن، والدفاع كما في الاتحاد الأوروبي ودعمه لحلف الناتو مقابل حلف وارسو (سابقاً) باعتباره المنظمة العسكرية التي تدافع عن مصالح أعضاء الناتو⁽⁷⁾ وظاهرة التسلح تؤثر على القوى الدولية نفسها بشكل مباشر، فهو استنزاف للقدرات الاقتصادية للدول؛ وذلك لارتفاع ميزانيات التسلح النووي حتى أن المستشارة الألمانية ميركل ذكرت "أنه لا يمكن أن نضحي بالتنمية لزيادة الإنفاق العسكري".

ثانياً: أبعاد السوق النووي

تمثل منطقة البحر الأسود مفترق طرق استراتيجي يربط بين الممرات الشرقية والغربية والشمالية والجنوبية ويتيح التدفق الحر للأشخاص، والسلع، والأفكار من آسيا إلى أوروبا، ومن الأراضي الروسية للشرق الأوسط، وأفريقيا قيام أسواق مختصة للتهريب النووي، وهذا ما رصدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأكدت الدول الأعضاء، واتضح أن روسيا هي المصدر الرئيس للتهريب النووي، وفي تركيا يتواجد المشترون، وتأتي باكستان بالمرتبة الثانية، وهي تمتلك 100 رأس حربي نووي، وتبني قدرات جديدة لتصنيع البلوتونيوم، وفي أوكرانيا، وكازاخستان توجد محطات لتوليد الطاقة النووية.

وبين عامي 1993-2014 وثقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية 2734 حادث للإتجار بالمواد المشعة بشكل غير مشروع وأكثر من 100 عملية تهريب نووي حتى عام 2006، منها تهريب يورانيوم عالي التخصيب، وهي المكون الرئيس لصنع القنبلة الذرية وأخطر منتج في السوق السوداء النووية⁽⁸⁾.

وتعرف السوق النووية على أنها تطبيق جديد لأصول السوق وفقاً لمقتضيات السلاح النووي الجديد، والمتمثلة في :

أ - الأسلحة الوقائية : تعمل على تدمير أسلحة العدو .

ب - الدفاع الوقائي : تتمثل في حرب أفضاء طبقاً للبرنامج الأمريكي، وعن طريقه يتم تدمير الصواريخ النووية للعدو بصواريخ نووية مضادة.

ج - الردع : وتعني الاستعداد التام، والمحافظة على القوة النووية المضادة؛ ليدرك كل طرف مقدار الدمار الذي سيلحق به لو تم مهاجمة الأخير، وتعد ظاهرة التسلح النووي هي الظاهرة الأكثر خطورة بفعل ما ينتج عنها من آثار عميقة لو استطاع الإرهاب الوصول إليها؛ لذا توجهت الجهود للحد من الانتشار النووي ومنع الدول غير النووية من الحصول على هذه الإمكانيات مع أن الكثير من الدول ساهمت في انتشارها مثل إسرائيل، والهند، وباكستان، وروسيا⁽⁹⁾.

ويتمثل السوق النووي في :

1 - السوق الروسي

تعتبر موسكو مبيعات المفاعلات النووية وسيلة لتوسيع نفوذها وتعزيزه، فقبل انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) كان يمتلك 27 ألف سلاح نووي، وما يكفي من البلوتونيوم، واليورانيوم لصنع ثلاثة أضعاف هذا العدد، فمازالت تعمل شركة (روزاتوم) النووية الروسية التابعة للدولة بتمويل بناء محطات نووية لدول محددة، وهي بمثابة صفقة اقتصادية ومالية، فروسيا لديها مفاعلات قيد الإنشاء في الصين، والهند، وأرمينيا، ومصر، وفنلندا، وتركيا، والمجر، وهي مسؤولة عن 60% من مبيعات المفاعلات والمساعدات التقنية، وتراقب الوكالة الدولية للطاقة الذرية السوق الروسي للكشف عن تسريب المواد النووية إلى برامج الأسلحة السرية، لكن نجاح الضمانات والتفتيش لدى الجهات الحكومية وبإعني المفاعلات يبعد خطر التفتيش.

2 - السوق الصيني

وهي ثالث أقوى دولة نووية في العالم تملك القوة، ولها تأثيرات على مستقبل التوازن الاستراتيجي القائم بين روسيا، والولايات المتحدة، وهو التوازن الذي يعتمد على الردع النووي الشامل بينهما، وتعمل الصين على تحقيق الأمن القومي الصيني، فهي لا تتق بالنواتج الأمريكية، وتاريخ أمريكا في جنوب شرق آسيا، وهي في الوقت نفسه تخشى من حالة عدم التوازن في آسيا، وكذلك من التقارب الروسي الأمريكي، والقوة الصينية تدفع لمزيد من العلاقات الدولية خاصة الآسيوية ودولها التي تناضل لامتلاك أسلحة نووية، ومنها الهند التي تعمل على بناء مفاعلات نووية لحماية شعبيها، ورغبة في

ذلك⁽¹⁰⁾، وتكنولوجيا الصواريخ قربت المسافات وأجهزت القيمة الحيوية للموقع الجغرافي، وظهرت الصين كونها ممولاً رئيساً للكثير من الدول النامية لبناء مفاعلات نووية، ومنها دول عربية، وتتكون القوات النووية الصينية من رؤوس حربية نووية حرارية ذات قدرات كبيرة، وهي بقوة عدة ملايين من الأطنان، وتفيد التقارير أن عدد الأسلحة النووية هو 14525 سلاحاً نووياً، وتمتلك الولايات المتحدة 7700 رأساً نووياً، وتمتلك صواريخ بالستية عابرة القارات، وصواريخ تنطلق من الغواصات، وجاءت روسيا بحوالي 8500 رأساً نووياً تتميز بجودتها على صعيد العدد والنوع، ثم فرنسا 300 رأساً نووياً، وجاءت الصين بحوالي 380 رأساً نووياً ثم المملكة المتحدة 215 رأساً نووياً، ثم باكستان 140 رأساً نووياً، ثم الهند 130 رأساً نووياً، واسرائيل 80 ، ثم كوريا الشمالية 60 رأساً نووياً⁽¹¹⁾.

3 - التسلح العسكري

سجلت ميزانيات الدفاع حول العالم عام 2018 ارتفاعاً بنسبة 4.9% لتبلغ 1.822 ترليون دولار ما يمثل 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وشكلت دول حلف الناتو وخاصة الولايات المتحدة المرتبة الأولى في هذا الإنفاق، حيث بلغت نسبتها في عام 2017 ما يعادل 54 مليار دولار، وارتفعت نفقات الناتو إلى 11 مليار دولار عام 2019، إلا أن الإدارة الأمريكية الجديدة في عهد دونالد ترامب رفعت الإنفاق إلى 700 مليار دولار عام 2018، وحين حددت الولايات المتحدة هذه الميزانية العسكرية العالية فإنها تدرك أنها ستحصل على أضعاف هذا المبلغ من الخارج خاصةً من منطقة الشرق الأوسط⁽¹²⁾.

والميزانية العسكرية هي مقدار الموارد المالية المخصصة من الدولة لتطوير قدراته العسكرية لغايات الدفاع عن مكتسباتها ومقدراتها، أنفقت الولايات المتحدة على قواتها المسلحة أكثر مما أنفقته الصين، وروسيا، والسعودية، والهند، وفرنسا، وبريطانيا، واليابان، مجتمعةً، ويمثل الإنفاق الدفاعي 15% من الإنفاق الفيدرالي الأمريكي، وتعمل واشنطن على سياسة الردع الروسي والصيني من أجل المنافسة على الساحة العالمية مدعومة بحلفاء تقليديين من الغرب ومن الشرق الأوسط، وانضمت الهند إلى جاب الولايات المتحدة والصين لتمثل أكبر خمس دول في العالم بالإنفاق العسكري حيث وصل الإنفاق في الهند 63.9 مليار دولار عام 2018 .

وهذا يعود للتوترات الجيوسياسية المتزايدة داخل آسيا مع أن الهند تعاني من ارتفاع رواتب العسكريين، والتكلفة العالية للمتقاعدين والمحاربين حيث يصل تعداد الجيش إلى 1.4 مليون عامل مع 2 مليون من المحاربين القدامى؛ لذا فالهند هي أكبر مستورد للأسلحة في العالم، تليها السعودية، ثم مصر، فالإمارات العربية المتحدة⁽¹³⁾.

وتضاعفت الميزانية العسكرية للصين لتصل إلى 233 مليار دولار حتى عام 2020، وهي بهذا تضاهي ما تنفقه أوروبا الغربية مجتمعة في التسليح، واستوردت السعودية لوحدها 61% من أسلحتها من الولايات المتحدة فضلاً عن شرائها معدات من بريطانيا .

وارتفع الإنفاق بنسبة 9.2% عام 2018 لتصل الميزانية العسكرية إلى 69 مليار دولار، فهي تأتي بعد الولايات المتحدة والصين، ومن المتوقع أن تزداد ميزانيات التسلح في الشرق الأوسط للأعوام القادمة بفعل النزاعات، والتنافس الإقليمي والدولي في المنطقة.

وتتهمك روسيا في تطوير ترسانتها العسكرية، حيث طورت صواريخها، وأنتجت (الصاروخ الشيطان) الذي أعلن عنه الرئيس بوتين بأنه الأقوى في العالم، وذكر في خطابه أمام الجمعية الفيدرالية الروسية في 1 مارس 2018 أن بلاده تمتلك منظومة صاروخية أسرع من الصوت 15 مرة، وأن صاروخها ينأور أثناء التحليق، وقادر على تجاوز كل منظومات الدفاع الجوي، إضافة لصواريخ (فانغارد) وهي أسرع من الصوت 20 مرة، ومركبات، وغواصات مسيرة، هذا التطور غير المسبوق في التسلح يظهر أن الروس يخشون من التهديد الأمريكي، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) أحاطت أمريكا روسيا

بقواعد عسكرية، ونشرت الدروع الصاروخية في كوريا الجنوبية، واليابان، وفرضت طوقاً عسكرياً حول روسيا مع حلف الناتو وعززته أمريكا بصواريخ الدرع الصاروخية في دول أوروبا الشرقية والجمهوريات السوفيتية السابقة⁽¹⁴⁾.

وتشير التقارير إلى أن الولايات المتحدة حققت أعلى مبيعات للسلاح في العالم بنسبة 43% خلال عام 2017، تليها روسيا كونها أكبر مصدر للسلاح، ثم فرنسا، وألمانيا، ثم الصين في المركز الخامس، وهذه الدول أنفقت جميعها ما نسبته 60% من حجم الإنفاق العالمي على التسليح.

واليوم هناك توجه نحو التسليح لإنشاء قواعد وصناعات عسكرية في الشرق الأوسط أكثر مما كان عليه الأمر سابقاً، وهذا يعني أن هناك تخوفاً؛ لذا بعض الدول خاصة المختلفة أيديولوجياً مثل دول الخليج وإيران، خاصة في ظل تغيير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول نفسها وتجاه إيران.

ثالثاً: أنواع أسلحة الدمار الشامل

تشمل أسلحة الدمار الشامل الأسلحة النووية بأنواعها الذرية، والهيدروجينية، والأسلحة الكيميائية، والغازات الحربية بأنواعها من غازات سامة قاتلة، أو غازات شل القدرة أو الغازات المزعجة، إضافة إلى الأسلحة البيولوجية، أو البكتريولوجية بأنواعها سواء البكتريا، أو الفايروسات، أو الفطريات، أو سموم المكروبات وغيرها، وفي عام 1988 طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة تسهيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط⁽¹⁵⁾، وتتمثل أنواع الأسلحة النووية في:

أ - أسلحة نووية: القنبلة الذرية، والقنبلة الهيدروجينية، والقنبلة الإشعاعية القذرة.

ب - أسلحة كيميائية: وهي إحدى أنواع أسلحة الدمار الشامل، وتتكون من مواد وغازات سامة يتم القصف بها عبر قذائف، أو صواريخ، وتسبب اختناقات شديدة تمنع وصول الهواء إلى الرئتين مثل غاز VX، وهو غاز الأعصاب، وغاز الخردل، وغاز الكلور والسارين.

ج - أسلحة بيولوجية، أو جرثومية تكون على شكل بكتريا، أو فايروسات مهمتها نشر الأمراض كالطاعون، والكوليرا، وجميع هذه الأوبئة تسمى بالقنبلة البايولوجية، وكذلك أمراض قاتلة تنتشر بعد فترة الحضانة التي تمضيها في جسم الإنسان مثل الجمرة الخبيثة، أو الانتراكس، أما القنابل العنقودية فهي على شكل حاويات تُرمى من الطائرات، وحين تنفجر يخرج منها عشرات القنابل الصغيرة بما يشبه عنقود العنب، ويأتي الفسفور الأبيض من ضمن أسلحة الدمار الشامل، إذ تصنع من مادة الفسفور التي تتفاعل مع الأوكسجين منتجة مواد شديدة الاحتراق، وقد استخدم هذا السلاح من قبل الجيش الأمريكي في العراق⁽¹⁶⁾، جدول رقم(2).

جدول رقم (2)

ترسانة الأسلحة النووية في العالم

الدولة	إجمالي رؤوس العمليات الحربية	مقدوفات القواعد الأرضية	مقدوفات الغواصات	مقدوفات القاذفات الجوية	مقدوفات غير إستراتيجية
روسيا	10240	4810	1824	806	2800
الولايات المتحدة	8420	2000	3456	1800	970
فرنسا	450	46	348	20	-
الصين	400	113	12	150	125
بريطانيا	260		160	100	-
إسرائيل	125-70	أربعاً و 2...	-	-	-
الهند	حتى 74	بريتني، أغني 1 و 2 و 3....	-	-	-
باكستان	حتى 10	حتف 1 و 2 و 3.....	-	-	-

<http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?4402#.VNYPn2eoH0>

المصدر:

رابعاً: استراتيجية الحد من التسلح

بدأت أولى المحاولات للحد من التسلح النووي عام 1963، وحينها وقعت 135 دولة اتفاقية الحد الجزئي من الاختبارات النووية بإشراف الأمم المتحدة بعد 50 عملية انفجار نووي تجريبي خلال العشر سنوات الأولى من فترة الحرب الباردة، ومعاهدة (NNPT) هي معاهدة دولية لحفظ السلام ولمستقبل البشرية وقعت عليها 168 دولة، عدا الهند، وباكستان، وإسرائيل، وكوريا الشمالية⁽¹⁷⁾، ووقعت الاتفاقية من قبل الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي (السابق)، وفرنسا، والصين، وفي عام 1995 وصل عدد الدول في الاتفاقية 170 دولة، ووصل العدد إلى 189 ولاتزال المعاهدة مفتوحة للتعامل مع الدول⁽¹⁸⁾.

وهناك هواجس حول مدى التزام الدول ذات الكفاءة النووية بهذه المعاهدة، فالولايات المتحدة قامت بتزويد دول في حلف الناتو بحوالي 180 سلاحاً نووياً، وحتى روسيا، والصين تتردد في خفض ترساناتها النووية والعسكرية، خاصةً وأن روسيا استنفدت الكثير من خياراتها للحد من التسلح مع الأخذ بنظر الاعتبار التفوق العسكري التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁹⁾، ويرى الخبراء أن آسيا هي المكان الجغرافي الأوسع لانتشار السلاح النووي بفعل صعود قوى أقليمية كالصين في شرق آسيا، والهند جنوبها، وباكستان، وكوريا الشمالية، وإسرائيل، وإيران، في حين لا تمتلك الصين إلا خيارات قليلة لتخفيض قوتها النووية⁽²⁰⁾.

وهناك حاجة للنظام الدولي إذا أُريد منع انتشار السلاح المدمر، والكثير من نشاطات حظر انتشار أسلحة الدمار تحدث خارج آلية النظام الدولي، وتترك روسيا، والصين، ودول أخرى أن الوجود الأمريكي يقوي التحالف عبر الأطلسي، لذا فالعلاقات الدولية بين روسيا ودول أوربية تقلل من

المخاوف، بل هي الضامن للهواجس الروسية من انتشار الدفاعات الصاروخية الأمريكية، وكثيراً ما ينتقد خبراء التسليح الأمريكي أن على روسيا أن تعمل على بناء مجتمع مزدهر داخل حدودها بدلاً من معارضة الولايات المتحدة وتفوقها العسكري، وعلى الرغم من أن الكثير من الدول تحاول خفض التسليح ومنع انتشاره إلا أنها لا تكف عن تسليح نفسها بتكنولوجيا عسكرية متقدمة، وهذا ما يخفف الكثير من الدول حتى داخل أوروبا، حيث التكلفة المالية باهظة مما يزيد من البطالة ويقلل فرص التنمية⁽²¹⁾.

وتنظر الولايات المتحدة إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل في مناطق المصالح الحيوية، خاصة منطقة الشرق الأوسط كأحد التحديات لها ولمصالحها ولأمنها ولإستقرارها الذي له الأولوية في الإستراتيجية القومية⁽²²⁾.

الخاتمة ...

يعد موضوع انتشار أسلحة الدمار الشامل من المواضيع الحيوية، والمهمة التي أخذت الكثير من مجال التحليل الجيوبولوتيكي من فترة الحرب الباردة التي اهتمت بشكل خاص بضبط مستويات الانتشار النووي، وتحقيق الاستقرار والتوازن الدولي بين الأقطاب حتى الألفية الثالثة التي أضحت إلى وجود مستويات من التعاون والتفاهم للحصول على التكنولوجيا النووية لبعض الدول، حيث أضحت مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل إحدى الحقائق المعلنة في ظل انعدام التوازن العسكري لبعض الأقاليم، بل مزيد من مستويات التسلح لتحقيق نوع من التوازن تجاه القدرات النووية لقوى إقليمية ودولية للدول، وهذا يتطلب جهداً دولياً وإقليمياً.

وعلى الرغم من الاتفاقيات والمعاهدات التي تطالب بالحد من انتشار السلاح إلا أن السباق للتسلح مستمر، وهذا ما يؤثر على قيادة النظام العالمي وفقدان السيطرة، وهو ما ينعكس سلباً على مصالح القوى الفاعلة في النظام، وخاصة الولايات المتحدة.

ويمكن القول ان عملية نزع السلاح هو حالة مثالية لا يمكن تحقيقها، في حين تمثل عملية ضبط التسلح والحد منه هو حالة ممكنة، وهو ما يجعل التسلح وضبط التسلح ظاهرتين متلازمتين، بمعنى أن عملية ضبط التسلح هي إحدى الوسائل التي تستخدمها الدول في تقوية ترسانتها العسكرية ضمن فترات محددة، لذا يمكن للقوى الفاعلة كالولايات المتحدة ضبط العملية في ظل هيمنتها على النظام العالمي لمنع ظهور قوى دولية منافسة لها، أو أي قوى تستطيع الوصول إلى ما تمتلكه من تكنولوجيا عسكرية، والاختلاف بين نزع السلاح، والحد من التسلح له صفة ظاهرية إلا أن له مضموناً واحداً، حتى أن الدول تميل إلى عملية الحد من التسلح أكثر بكثير من نزع السلاح، وتأثرت القوى الفاعلة بأحداث عام 2001، وتطلب الأمر مراجعة الآليات القانونية والفاعلة والمحاولات الرامية لضبط مستويات الانتشار النووي لإرساء الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وأدى الأمر لقيام ترتيبات واتخاذ إجراءات من شأنها منع الدول من الاستمرارية في الانتشار النووي، مثل كوريا الشمالية التي اتجهت لتخصيب اليورانيوم، وهي بذلك لا تعتمد على البلوتونيوم في إنتاج السلاح النووي، بل إن التقارير تشير إلى امتلاكها ما بين 43 أو 60 كيلو غرام من البلوتونيوم، وهي كافية لصنع أربع قنابل نووية كحد أدنى.

وإيران التي ترى أنها تمتلك الحق في إجراء عمليات تخصيب لليورانيوم وفقاً لمعاهدة الانتشار النووي.

وتمثلت الترتيبات الدولية بالحصار السياسي والاقتصادي الذي ينهك الدول اقتصادياً واجتماعياً وقيام مفهوم المناطق الخالية من السلاح على مستوى أقاليم جغرافية معينة، وهي تدابير احترازية ومخاوف من نشوء حرب نووية، فالولايات المتحدة تدرك أن أيّ تراخٍ، أو أيّ تأجيل للتعامل مع مثل هذه القضايا سينعكس سلباً على مصالحها وعلى الأمن والسلام الدوليين.

لذا من الضروري تحقيق اتفاق بين الأطراف الدولية على نزع السلاح، وتعزيز الثقة الدولية بالأمم المتحدة، وحتى سياسة نزع السلاح لا تجري بالقدر نفسه في جميع الدول فهي تُطبق بشكل انتقائي، ونحن في هذا البحث نأمل من الأطراف أن تكون أكثر إدراكاً لضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل، وأن تبقى منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي، وحتى ضبط التسلح التقليدي في الوقت الذي باتت فيه الشعوب أكثر إدراكاً للسلام والتنمية من خلال تطلعاتها إلى:

- 1 - عدم استخدام أسلحة الدمار الشامل في الحرب.
- 2 - المعاقبة الدولية للدول التي تقوم بتجارب نووية.
- 3 - منع إنتاج مواد انشطارية لاستخدامها في الحروب.
- 4 - ضرورة متابعة وكالة الطاقة النووية في منع تخزين الأسلحة النووية؛ لأنها تؤثر على الصحة العامة والبيئة.

الهوامش والمصادر ...

- (1) Frank Barnaby: How to Build a Nuclear Bomb and other weapons of mass destruction, 2004, Nation Books N.Y.P13.
- (2) عبد الوهاب احمد بدر، أسلحة الدمار الشامل في ضوء قواعد القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص24.
- (3) محمد عبد السلام، مشكلات إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2006، ص111.
- (4) مارت غريفيتش وتيري أوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص245.
- (5) ميليسا غريس، نزع السلاح (دليل اساسي)، نيويورك، مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، 2013، ص24.
- (6) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2008، ص112.
- (7) محمد سعودي، زيادة النفقات العسكرية المستقبلية، جريدة اليوم السابع، القاهرة، في السبت 17 فبراير، 2018، انظر... m.youm7.com
- (8) نبيل فهمي ومحمود كارم، الحد من التسلح ونزع السلاح، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد110، القاهرة، 1994، ص82.
- (9) ممدوح حامد عطية، إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، الهيئة المصرية للكتاب، 2005، ص11.
- (10) عماد فوزي شعيب، الجغرافيا السياسية والاستراتيجية الجغرافية، أبحاث في قضايا المنطقة، مركز المعطيات للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 2003، ص1.
- (11) زينب عبد العظيم، الموقف النووي في الشرق الأوسط أوائل القرن الحادي والعشرين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007، ص155.
- (12) تيرتري برونو، السلاح النووي بين الردع والخطر، ترجمة عبد الهادي الإدريسي، أبو ضبي، هيئة أبو ضبي للثقافة والتراث، 2016، ص204.
- (13) عامر عباس، البرنامج النووي الإيراني في ضوء القانون الدولي، ط1، منشورات زين الحقوقية والأدبية، صيدا، لبنان، 2012، ص76.
- (14) ممدوح حامد عطية، أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين، ط1، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2004، ص6.
- (15) عبد القادر زريق المخادمي، سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات والمصالح، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص111.
- (16) هيثم الشيباني، المفاعلات النووية تتنافس في السوق مع الطاقة الصديقة للبيئة، مجلة كاردينيا الثقافية في 15 آب، 2018. انظر... algardenia.com
- (17) محمد الحمامصي، تحريم السلاح النووي كذوية القوى الكبرى، جريدة العرب، العدد9544، 2014، ص6.
- (18) فهد مزبان خزار، المستقبل الجيوبولوتيكي لدور الصين في النظام العالمي رؤية تحليلية، مجلة أبحاث، العدد1، مجلد4، البصرة، العراق، 2015، ص179.
- (19) هيثم الشيباني، المفاعلات النووية تتنافس في السوق مع الطاقة الصديقة للبيئة، مجلة كاردينيا الثقافية في 15 آب، 2018. انظر... algardenia.com
- (20) محمد الحمامصي، تحريم السلاح النووي كذوية القوى الكبرى، جريدة العرب، العدد9544، 2014، ص6.
- (21) مايكل شيهان، توازن القوى: التاريخ والنظرية، ترجمة احمد مصطفى، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2015، ص205.
- (22) علي فارس حميد، صانعو الاستراتيجيات، مدخل لدراسة الفكر الاستراتيجي العالمي، مطبعة الرافدين، ط1، بيروت، 2018، ص71.